



كما نذكر ان المجلس اقر التوصيات المقدمة له من قبل لجانته المختصة، وقرر ان يرفعها الى اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، لدراسة مدى توافقها مع الدستور و« المواثيق الدولية لحقوق الانسان » و ان يرفعها الى المحكمة الدستورية في 14 كانون الثاني 2022، لدراسة مدى توافقها مع الدستور وقراراتها الملزمة.

كما نذكر ان المجلس اقر التوصيات المقدمة له من قبل لجانته المختصة وقرر ان يرفعها الى اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لدراسة مدى توافقها مع الدستور و« المواثيق الدولية لحقوق الانسان » و ان يرفعها الى المحكمة الدستورية في 14 كانون الثاني 2022، لدراسة مدى توافقها مع الدستور وقراراتها الملزمة.

كما نذكر ان المجلس اقر التوصيات المقدمة له من قبل لجانته المختصة وقرر ان يرفعها الى اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لدراسة مدى توافقها مع الدستور و« المواثيق الدولية لحقوق الانسان » و ان يرفعها الى المحكمة الدستورية في 14 كانون الثاني 2022، لدراسة مدى توافقها مع الدستور وقراراتها الملزمة.

معلوماتنا هي معلوماتنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة.

معلوماتنا هي معلوماتنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة. معلوماتنا هي معلوماتنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة.

معلوماتنا هي معلوماتنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة. معلوماتنا هي معلوماتنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة، ونحن نستخدمها فقط لأغراضنا الخاصة.

Links

[1] <https://www.haca.ma/tf/javascript%3A%3B>